

وزارة الكهرباء والطاقة

قرار وزاري رقم ٣٧٨ لسنة ٢٠٠٢

صادر بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٣

وزير الكهرباء والطاقة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن منشآت قطاع الكهرباء والمعدل بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية :
وعلى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهربة الريف والمعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٤ :

وعلى مذكرة رئيس مجلس إدارة هيئة كهربة الريف الموزعة ٢٠٠٢/٨/٢٧ :

قرار :

مادة أولى - يتم تنفيذ وإقامة عد ١ (واحد) عمود لتدعم قرية كفر ميت سراج - مركز قويسنا - محافظة المنوفية في الأرض التي يربها هذا العمود والموضع مساره وبيان اسم المالك بالكشف والخريطة المساحية المرفقة ، ويكون تنفيذ وإقامة العمود على النحو التالي :

(أ) حفر قاعدة العمود بأبعاد ٢١٠ × ٢١٠ م ويعمق ٢ م .

(ب) عمل صبة خرسانية للعمود حسب الرسومات الهندسية .

(ج) تركيب العمود وفقاً للرسومات .

(د) شد الأساند بين العمود وباقى أعمدة التفريعة .

مادة ثانية - على هيئة كهربة الريف استكمال باقى الإجراءات المقررة طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه وتعديلاته .

مادة ثلاثة - ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، وعلى جميع المختصين تنفيذه .

وزير الكهرباء والطاقة

دكتور مهندس / حسن احمد يونس

مذكرة

للعرض على السيد الدكتور المهندس وزير الكهرباء والطاقة

بشأن الاعتراض على تركيب عدد ١ (واحد) عمود

لتدعيم قرية كفر ميت سراج مركز قويسنا - محافظة المنوفية

أتشرف بإحاطة سيادتكم بأن هيئة كهرباء الريف أصدرت الأمر التنفيذي رقم ١٤٥٦

بتاريخ ٢٠٠١/٣/٣١ لتدعيم قرية كفر ميت سراج - مركز قويسنا - محافظة المنوفية

طبقاً لخطة تدعيمات القرى للعام المالي ٢٠٠١/٢٠٠٠ لإنشاء خط فرعى جهد متوسط

بطول ٨٠٠ كم قطاع ٧٠٠ مم ٢ .

وبعد تنفيذ الخط وإقامة الأعمدة قامت السيدة / هانم على السيد أحمد

بإقامة دعوى قضائية ضد الهيئة رقم ٩٩٥ لسنة ٢٠٠١ تعرّض فيها على إقامة

العمود الأخير في أرضها ، علماً بأن العمود مقام على الحد الفاصل بين أرضها

وأرض الجيران .

وأن الدراسة التي تم إعدادها قد أوضحت عدم وجود بدليل لتنفيذ الخط الفرعى

المعرض عليه لاستكمال العمل ولا توجد خطورة أو ضرر للأرض المملوكة للمعترضة

من التنفيذ وذلك طبقاً للمواصفات الفنية المعول بها في الهيئة .

ولما كان إقامة هذا العمود من منشآت قطاع الكهرباء المنصوص عليها بالمادة الأولى

من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن منشآت قطاع الكهرباء والمعدل بالقانون رقم ٢٠٤

لسنة ١٩٩١ والتي تلزم المادة الثانية منه مالك العقار أو واسع اليد عليه أن يتحمل فوقه

إذا كان مبنياً وفوقه أو تحته إذا كان أرضاً مرور أسلاك الخطوط الهوائية أو الكابلات

المعدة للإنارة أو النقل وتوزيع القوى الكهربائية وأن يقبل جميع الأعمال الازمة لوضع أو صيانة هذه الأسلام والكابلات ، وأن المذكورة اعترضت على تركيب هذا العمود وشد الأسلام بينه وبين باقى الأعمدة ولم تقبل ذلك كتابة .

ولما كان إقامة هذا العمود من الأهمية لتدعم قرية كفر ميت سراج مركز قويسنا -
محافظة المنوفية .

فمن ثم وإعمالاً لنص المادة (٤) من القانون المشار إليه .

فق أعد مشروع القرار الوزاري المرفق بتمكن الهيئة من تنفيذ وإقامة وشد الأسلام بين العمود محل الاعتراض وباقى الأعمدة .

رجاء في حالة موافقة سعادتكم التفضل بتوقيعه وإصداره .

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / الدسوقي محمد على

**كشف باسماء الملاك الظاهرين
لأرض المطلوب إقامة عدد واحد عمود
من أعمدة الضفت المتوسط لقرية كفر ميت سراج
مركز قوصنا - محافظة المنوفية**

اسم الناحية	الاسم	عدد الأعمدة
قرية كفر ميت سراج - مركز قوصنا حوض بحر أبو شريف نمرة (٥) القطعة رقم (٨٣) محافظة المنوفية .	هانم على السيد أحمد	واحد